



مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية

Journal homepage:

<http://scientific-journal.sustech.edu/>

## جذور الفقر والعوامل المعززة له في الخرطوم الكبرى

أحمد علي سبيل الحريزي

جامعة إفريقيا العالمية

المستخلص:

الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو توضيح الأسباب الجذرية للفقر في الخرطوم الكبرى ، وتمثل مشكلة الدراسة في إيجاد تفسير عميق لظاهرة الفقر في الخرطوم الكبرى ، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستكملت الدراسة التفسير والتحليل بالتعرض لأهم العوامل التي ساهمت في تعزيز ظاهرة الفقر باستخدام الاستبيان ومجموعات النقاش المنتخبة كأدوات لجمع البيانات . توصلت الدراسة الى نتائج حول الأسباب الجذرية والعوامل المعززة للفقر في الخرطوم الكبرى ، وعلى النتائج بنيت الخلاصات التي تمثلت في أربعة أسباب جذرية للفقر وعشرة عوامل معززة لها.

### ABSTRACT:

The main objective of this study is to identify the root causes of poverty in Greater Khartoum. The study problem is to explain in depth the poverty phenomenon in Greater Khartoum, and in order to do that the study adopted the descriptive analytical method, while complementing the explanation and analysis by referring to the important factors that contribute in augmenting the poverty phenomenon using a questionnaire and focus groups as data collection tools. The study reached to results about the root causes and the factors contributing to poverty in Greater Khartoum, and depending on these results the conclusions were drawn, which include four root causes of poverty and ten factors supplementing them.

الكلمات المفتاحية: الأسباب الجذرية، الفقر ، العوامل المعززة .

المقدمة :

مشكلة الدراسة هي إيجاد تفسير عميق لظاهرة الفقر في ولاية الخرطوم إذ تمثل مادة هذه المشكلة فجوة بحثية بالرغم من أن هناك عدد من محدود من الباحثين وصفوا مظاهر الفقر في ولاية الخرطوم في إطار دراسات تتعلق بالنزوح أو بالحراك السكاني بصفة عامة وعلاقاتة بالكوارث الطبيعية و الصراعات في السودان وأقليم القرن الأفريقي . إستفادت الدراسة من التنظير العلمي في قضية الفقر وهي عالمية بالنظر الى الظاهرة في سياقها التاريخي في حقل البحث مستخدمة المنهج الوصفي والتحليلي ومستفيدة من بيانات إحصائية ووثائق كمصادر ثانوية لتعزز بها البيانات التي جمعها الباحث من خلال دراسة ميدانية في الحقل الجغرافي ( ولاية الخرطوم ) . من خلال إختبار الفرضيات توصلت الدراسة الى عدة نتائج تفسر الأسباب الجذرية لظاهرة الفقر و العوامل المعززة لها وعلى تلك النتائج وضع الباحث خلاصاته والتي تمثلت في أربعة أسباب جذرية وعشرة عوامل معززة للفقر في الخرطوم الكبرى .

مفهوم الفقر :

مفهوم الفقر متفق عليه بين كثير من المفكرين والباحثين وقد خلصوا إلى تقسيم الفقر إلى نوعين ، الأول هو الفقر المدقع أو المطلق ومرادفه بالإنجليزية Absolute poverty والشائع في الفقه الإسلامي ان يطلق على الفقر في هذه الحال

عدم بلوغ حد الكفاف ، والنوع الثاني هو الفقر النسبي ومرادفه بالإنجليزية Relative poverty وهو ما يعرف فقها بعدم بلوغ حد الكفاية . يقول أنتوني غيدانس (1984) عن مفهوم الفقر " إن مفهوم الفقر المطلق مؤسس على ضرورات الحياة - أي الإحتياجات الأساسية التي تبقى الفرد على قيد الحياة صحيح البدن - والأشخاص الذين يفتقدون أو لا يجدون هذه الإحتياجات هم الذين يعيشون حالة الفقر المطلق ( عثمان الحسن ، 2002م) . وعن الفقر النسبي يقول " أما الفقر النسبي فهو ما يرتبط بمستوى المعيشة في مجتمع محدد ، وهناك من يرون أن الفقر يمكن أن يعرف تعريفا يربطه بالثقافة ولذلك يجب أن لا يقاس بالمعايير العالمية التي يقاس بها الحرمان - الفقر المطلق (قطوش سامية ، 2011م) جلي أن تعريف الفقر النسبي أيا كان يدور حول مستوى المعيشة وفرص الدخل وتحقيق قدر من الثروة أو الدخل يوفر القدرة على الدخل في مبادلات مع الآخرين للحصول على إحتياجات لا تحقق الكفاية. الأستاذ الدكتور حسن محمد نور ( 2002) ينظر الى الفقر بإعتباره " ظاهرة مركبة تنشأ بسبب عوامل متعددة إقتصادية وإجتماعية وثقافية وسياسية، ولذلك تناول الباحثون معالجة ظاهرة الفقر حسب تخصصاتهم العلمية وإهتماماتهم البحثية . وقد إستحوذ التفسير الثقافي على معظم الدراسات السوسولوجية التي تناقش الفقر، حيث ورد مصطلح ثقافة الفقر لأول مرة في دراسة أوسكار لويس التي أشار فيها إلى قائمة من السمات الخاصة بالفقر .

دراسة أوسكار لويس (1970) التي أشار إليها بروفيسور نور تنتمي الي الأنثروبولوجيا الإجتماعية، والملاحظ ان النشاطات البحثية في هذا النسق العلمي قد ضعفت وقلت في العقود الأخيرة من القرن المنصرم- بعد استقلال الدول التي كانت مستعمرة والتي كانت مجتمعاتها في أغلب الأحوال مادة دراسات هذا النسق- وبالتالي لم يعد هذا النسق مؤهلاً لتقديم تفاسير عميقة لظاهرة الفقر . بالمقابل حدثت تطورات كبيرة في الدراسات السوسولوجية أهلتها لمواكبة تطورات ظواهر مثل العولمة، الحراك السكاني العالمي والفقر. لقد فرض واقع تداخل المتغيرات وتمظهراتها المتلاحقة والمعززة لبعضها البعض تداخل الأنساق وتكاملها للوفاء بقدر من الإحاطة في الدراسات المعقدة وبسبب ذلك نجد تفسيرات إقتصادية في الأنساق الإجتماعية وخير مثال لذلك التداخل في تفسير ظاهرة الفقر، فالمدرسة الهيكلية تتبنى أسبابا إقتصادية للفقر و المدرسة التوفيقية تزوج بين الثقافي والهيكلية - أي السلوكي الإجتماعي والإقتصادي- ومن خلال ذلك صار العلماء أقدر على التعمق في دراسة مثل هذه الظواهر .

الأستاذ سامية قطوش (2011م) من جامعة الجزائر يقول " ان اول الأمور التي تعترضنا عند الحديث عن الأدبيات المتعلقة بالفقر هو غياب تعريف محدد ودقيق لمفهوم الفقر ، فالقاء نظرة على الأدبيات التي نشرت أو تنشر حول هذه الظاهرة الإجتماعية الإقتصادية يفيد أن لا علماء الإجتماع ولا الإقتصاديون أنجزوا تعريف محدد ودقيق لهذه الظاهرة ، وقد يرجع ذلك إلى أن الفقر مفهوم نسبي يشق هذه الصفة من إختلاف وتباين الأطر الإجتماعية والزمنية، وأدوات القياس والخلفية السياسية لهذه الظاهرة. نرجح عدم صحة التبرير القائم على النسبية الذي أشار اليه الأستاذ قطوش بشأن عدم وجود تعريف محدد ودقيق للفقر وهو يبرر ذلك بنسبية الفقر، المفاهيم كما هو الحال في بقية الأشياء نسبية، وبالتالي لاتصلح النسبية تعليلا، لقد أشرنا من قبل ان المفاهيم العامة للفقر محل اتفاق بين الكثيرين ويرى الباحث أن العلة بشأن دقة التعريفات ترتبط ببعدين :

البعد الأول يتمثل في ضيق الأطر المفاهيمية المستخدمة ومحدوديتها لأغراض تفسير الظاهرة وبالتالي إنجاز تعريف دقيق، وبسبب ضيق الأطر لاتتوافر الإحاطة وعمق التحليل بحيث يتم التمكن من التفسير المحيط المعقد والحل في اطار مفاهيمي واسع وفضفاض بالقدر الذي يجعل الإطار مستوعبا لمتغيرات الظاهرة كما هي في الواقع، وبالتالي يسمح بالتعمق في التحليل وبذلك يتوافر التعريف الدقيق . أما البعد الثاني فيتمثل في تداخل متغيرات الفقر مع متغيرات ظواهر أخرى وبالتالي تتداخل الانساق عند تتبع متغيرات الفقر فهي لاتوجد مستقلة عن متغيرات الظواهر الأخرى، يضاف إلى كل ذلك

تسارع وتأثر التغيير الذي مادته تفاعل متغيرات هذه الظواهر مجتمعة وينتج عن ذلك ضعف صفة الثبات وهو إفتراض ضروري عند القياس ولقد أفضى ذلك إلى أن الخلاصات والنتائج تقتفر الى القطعية وتغلب عليها الاحتمالية، وهوما أسماه أنتوني غيدانس (1984) "عدم التوكيدية في التنظير. Uncertainty.

لم يذكر التاريخ قديمه او حديثه ان هناك فئة او طائفة كانت تناصر او ترى خيراً في الفقر، حتى المذاهب والعقائد التي دعت الى الزهد لم تناصر الفقر وإنما دعت الى عدم الاسراف وتجنب الترف ولذلك لم يكن السعي في محاربة الفقر والحد منه محل خلاف، ولكن كان الإختلاف حول كيفية الحد منه ومكافحته ويرد ذلك الى الاختلاف في أسباب الفقر والعوامل المعززة له، وصل الاختلاف في هذه المسائل الى حد الانقسام الى ثلاث مدارس، وحتى في هذه المدارس الثلاث هناك اختلاف في بعض المسائل الفرعية بين العلماء المنتمين الى المدرسة المعينة.

#### مدرسة الفقر الثقافي وثقافة الفقر :

بالرغم من الإتفاق السائد حول تقسيم الفقر إلى فقر مدقع وآخر نسبي فإن هناك إختلافات كبيرة حول أسباب الفقر الجذرية وعوامل إستمراره . بارتلى فيل (2013م) يرى أن "هناك خطأً بين أسباب الفقر وعوامل إستمراره عند أغلب المفكرين في المدارس النظرية المختلفة ، ومن اجل ذلك فإنه يفرق بين الأسباب والعوامل إذ يقول بأن مايساهم في أصل المشكلة هو سبب، أما العوامل فهي مايساهم في إستمرار المشكلة بعد حدوثها ويبنى على ذلك تحديد أسباب الفقر في أسباب محددة ذكر منها الرق والإستعمار وخسارة الحرب. وأضاف الى هذه الأسباب "التدهور البيئي والكوارث الطبيعية والتعليم غير المناسب والكثافة السكانية الزائدة". بارتلى فيل (2013م) حدد العوامل الرئيسية في "الكبائر الخمس وهي الجهل، المرض، الإعتمادية، واللامبالاة والفساد - أو ما أسماه عدم الأمانة في إدارة الموارد العامة-". وهو يرى أن العوامل غير مستقلة عن بعضها البعض وهي مستوعبة في الثقافة والعادات ، كما يرى إن عوامل فرعية تعزز العوامل الرئيسية وتمدها بوقود الإستمرار وذكر منها " قلة أو ضعف الأسواق والبنيات التحتية وضعف القيادة وسوء الإدارة والعطالة وضعف المهارات وقلة أو عدم وجود رأس المال، وعليه يتمظهر فقر الفقراء في ضعف أو عدم إمكانية الوصول إلى خدمات التعليم والصحة والحصول على فرص التبادل - الأسواق - وضعف القدرة على إتخاذ القرار ، وفي مجتمعات الفقراء نجد ندرة الخدمات المجتمعية مثل المياه النظيفة والصرف الصحي والطرق والنقل والاتصالات ، وبذلك تنشأ روح الفقر فتفتشى في المجتمع أعراض فقدان الأمل واللامبالاة والخوف. تقسم مدارس التنظير حول الفقر عادة إلى مدرستين ثقافية وهيكلية ولكن تنظير ما بعد الحداثة يتجاوز كل ذلك وتعتبره هذه الدراسة مدرسة ثالثة، تمثل كل مدرسة إطاراً عاماً تجتمع فيه الرؤى والنظريات الفرعية التي تتمحور إما حول الأسباب السلوكية أو الأسباب الهيكلية للفقر ، لقد تجاوز هذا التمحور حول أسباب الفقر الرؤى والنظريات إلى المذاهب السياسية في السياسة العامة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال يقول غريغوري غوردان (2004م) " الجدل يبرز في أطروحات الأحزاب السياسية فالجمهوريون يؤيدون المدرسة السلوكية الثقافية بينما الديمقراطيون يساندون التفسيرات القائمة على الأسباب الهيكلية الاقتصادية

يرى أوسكار لويس (1970) " إن ثقافة الفقر تنشأ كثقافة موروثية تنتقل بين الأفراد والمجتمعات كجزء من موروثها الثقافي أو تنشأ بسبب الدعم الحكومي الذي يقدم للأفراد والأسر مثل مال الضمان الإجتماعي الذي يخلق الإعتمادية وبذلك يستند وضع الأسر والأفراد على ما هو عليه". يقول رودجرز (2000م) " عبر الثقافة المتناقلة والإعتمادية تنمو خصائص تضعف الطموح للنجاح والحصول على وضع إقتصادي أفضل ، ويترجم ذلك في زيادة معدلات الطلاق وتزايد أعداد الأسر التي تقودها نساء والحمل المبكر وتعاطي المخدرات والكحول وتنشأ قيم وتوجهات مرتبطة بالجريمة تضعف المجتمع عبر محاربتها للأسرة والتعليم والعمل .

يقول كانس (2000م) إن الفقراء هم المحرومون إقتصاديا وسياسيا وهم الذين يستمدون قيمهم وسلوكهم وأمراضهم الإجتماعية من تأقلمهم مع الحرمان . ويتطابق باترسون مع كانس (2000م) في قوله المؤسس على تنظير أوسكار لويس إذ يقول " الفقر هو تأقلم مع ظروف موضوعية في المجتمع الواسع وحالما واقعا فإنه يتحرك ذاتيا وينتقل من جيل إلى جيل وتتغرس تأثيراته في الفرد في مرحلة الطفولة. أما مايرون (1965م) فإنه يقرر " إن الفقر ينتج عن خواء الروح ، والفشل في تنمية عادات التعلم ، والتخلي بالمعقولية والقدرة على إتخاذ أحكام منطقية ، وقيم التضحية والجدية في العمل وهي عادات يتطلبها النجاح في عالم اليوم. ويمضي موري وميد (1986م) في ذات الإتجاه بقولهما " إن نظام الرفاه المتبع في الغرب الذي يوفر مال عبر الضمان الإجتماعي يساهم في التفكك الأسري ويشجع الأمهات على البقاء بغير زوج كما يشجع الطلاق. باترسون (2000م) يرى " ان ثقافة الفقر يجب أن ينظر إليها باعتبارها مايرسل إجتماعيا من جيل إلى جيل من أفكار عن سبل كسب العيش والحكم على الأشياء بصفة عامة وفي مناحي محددة ذات صلة بتسيير الحياة. في الفقرات السابقة إستعرضنا تنظيرا يفسر الفقر بناء على أسباب ترتبط بالثقافة أو أسباباً تنتج ثقافة مسببة أو داعمة لإستمرار الفقر. هذه المدرسة تلوم الضحية وهي لاتجد التأييد الذي تجده المدرسة الهيكلية وسط الأكاديميين ولكنها تنظيرها يتوافر له التنبؤ على نطاق واسع من واضعي السياسات وصناع القرار خاصة في الإقتصادات الرأسمالية المتقدمة في أمريكا والغرب ، وهذه المدرسة تتكامل بقدر كبير مع مدارس الرفاه الإقتصادي ونمط النمو الرأسمالي .

#### المدرسة الهيكلية ( الإقتصادية ) :

يقول غوردان (2004) من المدرسة الهيكلية " إن الفقر يمكن تتبعه للوصول إلى أسبابه الهيكلية الموروثة في الإقتصاد أو الموروثة في المجتمع من عدة بيئات مؤسسية مترابطة وهي التي تعمل لصالح فئات معينة دون أخرى ويؤسس التمييز والمحاباة فيها على النوع أو الطبقة أو الإنتماء الأثني. وتطبيقا على هذا يقول غوردان (2004م) على سبيل المثال أغلب البيض وقليل من السود يحصلون على وظائف في المدن وضواحيها، من لا يحصلون هم الأقل تعليما، والأضعف من حيث المهارات وبالتالي لايلبون مواصفات الإنتقال إلى الطبقة الوسطى، بسبب ذلك هم يعانون من العطالة الحضرية وينتج عن ذلك ضعف أجورهم ( دخولهم ) والتوزيع غير المتساوي للثروة والموارد، مع قلة الخدمات الإجتماعية والتعليمية التي تقدم لهم.

ويلسون (1987م) يقدم تفسيراً مغايراً لتفسير المدرسة الثقافية للعلاقة بين الثقافة والفقر في قوله " إن العزل الإجتماعي لفقراء المدن وقرناء الريف المجاور للمدن تنشأ عنه سلوكيات بإعتبارها آليات للمواكبة والتعايش مع الواقع ولكن يمكن أن ينظر الى هذه السلوكيات بإعتبارها تمردا على الثقافة السائدة. في سياق التفسيرات المغايرة يطرح هولز (1991م) نظرية الوجود في الموقع الخطأ " تتشكل خصائص الأشخاص الذين يقيمون في موقع معين بحسب المشكلات التي يواجهونها وهذه المشكلات يخلقها الموقع نفسه. وفي ذات الإتجاه يرى البعض إن المجتمع والموقع المعين تبنى عليهما تصورات حول خصائص الأشخاص الذين ينتمون اليهما ويقول هولز (1991م) " إن إنتاجية الفرد حسب تصورات أرباب الأعمال والمخمين لها علاقة بالإنتماء الأثني. يعطي كريشمان ونكرمان (1991م) مثالا لذلك بقولهما " إن السود في شيكاغو يتذبذبون القوائم عندما يريد المخدمون إختيار أشخاص للعمل بمعايير الإنتاجية. لكن كريشمان ونكرمان (1991م) ينتقدان ماهو واقع فعلا بتأكيدهما على أن التصورات عادة لاتبنى على قراءات صحيحة ومنطق أكيد فيما يتعلق بالمسائل السلوكية ويذكرون مثالا لذلك " أن الذين يعانون من الفقر بما في ذلك الفقر المدقع لا يختلفون في آرائهم عن الأسرة والعمل عن بقية الجمهور ، ولكن هناك فئة صغيرة منهم من الطبقة الحضرية المسحوقة هي التي تخرب البيئة وتخلق هذه التصورات بما تمارسه من أنشطة إجرامية ، في حين أن غالبية الفقراء يعملون بجد ولكن طموحاتهم تحد بتخوف الآخرين من بيئتهم وهو خوف مبني على التصورات والقناعة الجماعية عند الآخرين.

تدعم المدرسة الهيكلية تنظيرها بتفسيرات واقعية فنقول إن ارتباط الفقر في كثير من الأحيان بالأسر التي تقودها نساء ينشأ من التمييز ضد المرأة بالرغم من صعوبة قياس المؤشرات المرتبطة بهذا السبب، وبذات النهج يفسر فقر السود عند المقارنة بغيرهم إنه بسبب التمييز العنصري الذي كان ممارسا ضدهم ويضيفون إن التمييز الأثني قد يربط بعض العناصر - كما هو حال السود - بالأحياء الفقيرة وبذلك يساهم الموقع في استمرار حالة الفقر، خاصة إذا تحولت هذه المجموعات السكانية الى مجتمعات مرتبطة بالمكان وتحقق العزل الاجتماعي بما يترتب عليه من نتائج من بينها بروز ثقافة معارضة للثقافة السائدة .

#### مدارس مابعد الحداثة والفقر :

التنظير في مدارس مابعد الحداثة متأثر إلى حد كبير بتنظير هذه المدارس في القضايا الأخرى ذات الصلة بالانساق الاجتماعية والاقتصادية والذي يتم بتركيزه على تسارع وتائر التغيير وبالتالي تضعف صفة الثبات والتوكيدية يقول غوردان (2004م) " إن الفهم الذي يفسر الفقر بالمتغيرات الثقافية يجب أن ينظر اليه في سياق الآليات الثقافية وليس في سياق القيم وبالتالي السلوك المنحرف الخامل، وبعد ذلك يجب أن ينظر إلى الآليات الثقافية ومدى فعاليتها في إطار ماتحتويه العوامل الهيكلية تاريخيا من قدرات فهي التي تصنع البيئة التي تتوافر فيها الميزات الاجتماعية والاقتصادية. يفسر غوردان (2004م) أكثر عند ربطه للفقر بالتعليم فيقول " للأفراد وحتى يستفيدوا من قوة ونمو الاقتصاد فإنهم يحتاجون إلى التعليم، فقد أثبتت الإحصاءات الأمريكية أن الدخل ترتفع بمعدلات إرتباط واضحة مع التحصيل العلمي، ولكن فرص الوصول والحصول على التعليم غير متساوية بين السكان، هذه الفرص مرتبطة بضرائب الملكيات التي تجبها المحليات إذ هي المساهم الأكبر في تمويل المدارس، ولذلك نجد إن جودة التعليم تختلف باختلاف حجم ثروة المحليات . بناء على ماسبق فإن المدرسة الثالثة لاتضيف مجرد متغيرات جديدة بل تجعل من تسارع وتائر التغيير نفسها عنصرا بالغ الأهمية يضيفي على التفاسير خصائص عدم الثبات والتأرجح بين احتمالات متعددة.

#### الخرطوم الكبرى :

في هذه الورقة الخرطوم الكبرى هي ولاية الخرطوم، التي تقع في الجزء الشمالي الشرقي من أواسط السودان بين خطي طول (31.5 - 34.45) درجة شرقاً ، وخطي عرض ( 15.8 - 16.45 ) درجة شمالاً ، وتحدها سبع ولايات حيث تحدها من الجهة الشمالية والشمالية الشرقية ولاية نهر النيل ، ومن الجهة الشمالية الغربية الولاية الشمالية ، ومن الجهة الغربية ولاية شمال كردفان ، ومن الجهة الشرقية والجنوبية الشرقية ولايات كسلا والقضارف والجزيرة ، ومن الجهة الجنوبية الغربية ولاية النيل الأبيض .

تشير العديد من مصادر التاريخ الحديث أن المنطقة والمساحة الحالية التي تشملها ولاية الخرطوم فقدت ثقلها السكاني بعد خراب عاصمة مملكة سوبا في القرن السادس عشر ولم يكن فيها أياً من المدن المهمة في السودان. ولاية الخرطوم سكانياً بدأت تستعيد ثقلها بعد سقوط سنار العاصمة في عام 1921م، إذ قررت الإدارة الاستعمارية نقل عاصمة البلاد إلى الخرطوم في عام 1824م بحسب (ميمونه ميرغنى ، 2002م) "وبدأ العمل في إقامة المدينة في نفس العام وتشير دائرة المعارف البريطانية بأنها صارت مقاماً للحكماء - رئيس الحكومة - في 1835م وقد اختير للمدينة منطقة مقرن النيلين - النيل الأزرق والنيل الأبيض - حيث أقيمت السرايات والبعثات التبشيرية على ضفة النيل الأزرق وإلى الشرق منها سكن الجاليات الأوربية من أغاريق ويونانيين وغيرهم ، وإلى الجنوب الغربي الجاليات المشرقية خاصة الجاليات السورية والمصرية ، وفي الجزء الجنوبي من المدينة سكنت المجموعات السودانية التي قدمت مع الغازي من الشمال وهم الشايقية والجعليين والدناقلة والحسانية وتركزوا في حي سلامة الباشا. قدر محمد نصحي باشا- احد معاوني الحكماء العام - " عدد سكان مدينة الخرطوم حين قدم غردون باشا لتنفيذ إخلاء الأجانب من السودان بـ 43000 نسمة خمسهم من السودانيين أي

حوالي 9000 نسمة " كما قدر محمد نصحي باشا سكان الريف بما يزيد على ذلك من السودانيين "واهم مجموعات ريف الخرطوم الشكرية قدرهم بحوالي 35 ألف نسمة والبطاحين حوالي ستة آلاف والحسانية أربعة آلاف وأعداد أقل من المحس والجموعية والفتيحاب والقريات والأحامدة والمغاربة والقديراب. بالإشارة إلى المصادر السابقة يمكن تقدير سكان ولاية الخرطوم في خواتيم العهد التركي بأكثر من مائة ألف نسمة .

انخفض تعداد السكان مع بداية انتصارات المهدي الكبرى في الأبيض، بدأت هجرة بعض الأجانب من الخرطوم والجزيرة إلى خارج السودان ولذلك قدر الأب جوزيف (1892) حجم مدينة الخرطوم السكاني "عند قدوم المهدي بأقل من حجمها قبل ذلك - 43000 نسمة - ويعد موت غردون وتمكن المهدي من الخرطوم نجد أن عدد سكانها قد انخفض إلى ما دون العشرين ألفاً بسبب المعارك التي دارت وبسبب رحيل أعداد كبيرة من السودانيين إلى الكاملين"<sup>28</sup>. بعد المهدي بدأت الخرطوم المدينة في العودة إلى الحياة من جديد بتكوينات سكانية أشبه بتكويناتها السابقة، إذ عادت الجاليات السورية والمصرية إلى المقرن والجاليات الغربية وبعض الأوربيين إلى الخرطوم شرق وتمددت أحياء الوطنيين لتتجاوز السكة حديد جنوباً وتمدد في الجنوب الغربي السجانة والحلة الجديدة والقوز حتى قاربت قرى بري اللاماب القديمة وبقيت المساحة من الخرطوم شرق وحتى قرى بري غير مأهولة بالمواطنين وخصصت للتكنات والمرافق العسكرية. أما أم درمان فبعد انخفاض عدد سكانها بسبب سقوط دولة المهدي بدأت أيضاً تستعيد ثقلها السكاني ببطء ليصل تعداد سكانها في عام 1941م إلى حوالي 116.196 حسب تقديرات غير رسمية وردت في دائرة المعارف البريطانية ولكن تعداد 1956م وهو أول تعداد رسمي قومي - راجع الجدول أدناه - قدر عدد سكان أم درمان ب(113.600) نسمة وجلي أن مدينة أم درمان ومنذ 1941م تتقدم أجزاء ولاية الخرطوم الأخرى بل مدن السودان الأخرى من حيث الثقل السكاني وحتى اليوم .

لقد اجري أول تعداد سكاني موثق وبترتيب جيد في عام 1956م ويلاحظ على تعداد 1956م أن أكثر من 52% من سكان السودان يسكنون ولاية دارفور وكردفان والجزيرة الكبرى وكانت ولاية الخرطوم الأخيرة من حيث الترتيب من حيث حجم السكان وفي التعداد الثاني عام 1973م قفزت الخرطوم إلى الترتيب السادس وتضاعف عدد سكانها وارتفع بالتالي من 504.923 نسمة في عام 1956م إلى 1.095.617 نسمة في عام 1973م وجلي أن مرحلة ما بعد الاستقلال قد ساهمت في حراك سكاني مقدر إلى العاصمة الوطنية وبالرغم من استمرار هذا الحراك في العقود التالي بحيث زاد عدد السكان بحوالي 80% إلا أننا نجد أن تعداد 1983م لم يغير من ترتيب الخرطوم من حيث حجم السكان إذ ظلت هي الإقليم السادس كما كانت في العام 1973م ويلاحظ أن الإقليم الأوسط قد حافظ على الأول في كل التعدادات أما كردفان فقد بدأت تأثيرات الجفاف المبكرة فيها وفقدت ترتيبها لصالح دارفور التي احتلت المرتبة الثانية في النصف الثاني من السبعينات وبداية الثمانينات ويرى الباحث أن فترة السبعينات هي بداية تطور هام في مدينة الخرطوم وبداية النمو بمعدلات جذرية بالملاحظة والاهتمام إذ تحولت الخرطوم إلى عاصمة مليونية والجدول التالي يبين أهم التطورات التي حدثت في الفترة من 1956م وحتى 1983م .

جدول رقم (1): الهجرات الداخلية بين أقاليم السودان 1956م ، 1973م ، 1983م

الإقليم	1983			1973			1956		
	In	Out	Net	In	Out	Net	In	Out	Net
الشرق	223.431	60.718	162.713	113.475	40.180	73.295	71.039	18.424	52.615
الشمال	31.349	342.749	-311.400	19.718	157.066	-137.348	14.184	116.855	-102.671
الخرطوم	570.852	60.129	510.723	229.700	38.033	191.667	99.152	41.413	57.739
الوسط	251.133	225.184	25.949	208.077	86.869	121.208	122.828	51.667	71.161
كردفان	59.473	282.465	-222.992	50.561	181.008	-130.447	41.248	84.800	-23.552
دارفور	39.988	227.338	-187.340	25.252	158.185	-132.933	22.457	70.804	-48.347



بحر الغزال	39.995	36.275	6.720	10.400	24.419	-14.019	9.506	16.280	-6.774
اعالي النيل	68.799	41.201	27.598	41.254	19.522	21.732	9.603	10.023	-420
الاستوائية	20.946	32.917	-11.971	21.245	14.400	6.845	10.133	9.884	249
Total	1308.976	1308.976		719.682	719.682		400.150	400.150	

Source: Statistical Foreign Born and not stated are excluded.

لقد رصد الباحث في الجدول رقم (1) أن النمو السكاني في الثمانينات وما تلاها سببته الكوارث الطبيعية والصراعات، حيث يوضح الجدول رقم (1) أن التوزيع السكاني حتى قبل الكوارث الكبرى في الثمانينات كان يعطي مؤشرات قوية لصالح النمو الحضري إذا تضاعف سكان الحضر أكثر من أربع مرات في الفترة من 1956م وحتى 1983م. شهدت السنوات التي تلت أعوام 83/1984م في السودان كوارث جسيمة تركت تأثيرات كبيرة على الواقع السكاني في السودان. فترة الكوارث ساهمت في زيادة مساهمة كردفان ومن بعدها دارفور في تشكيل الحضر في السودان وكانت المساهمة الأكبر في ولاية الخرطوم. في عام 2006 وشملت الدراسة بيانات عن التكوين السكاني للهامش الحضري والجدول التالي أحد مخرجات تلك الدراسة:

جدول رقم (2): مصادر التكوينات السكانية في ولاية الخرطوم

Cumulative Percent	الترتيب	Percent	Frequency	مصدر التكوين السكاني
8.1	4	8.0	24	نهر النيل
43.3	1	35.0	105	كردفان
55.7	3	12.3	37	النيل الأبيض
56.4	9.5	0.7	2	أم درمان
58.1	8	1.7	5	الشمالية
58.7	9.5	0.7	2	أعالي النيل
66.4	5	7.7	23	الاستوائية
71.1	6	4.7	14	تشاد
73.5	7	2.3	7	ولاية الجزيرة
99.7	2	26.0	78	دارفور
	10	0.3	1	نيجيريا
		99.3	298	Total
		0.7	2	System Missing
		100.0	300	Total

المصدر: اعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2006م

يتضح من الجدول رقم (2) أن أكثر المناطق في التكوين السكاني في الخرطوم من كردفان تليها دارفور ثم النيل الأبيض مما يمكن ربطه بالكوارث البيئية والحروب حيث أن أكثر من نصف مساحة مناطق السودان صارت طاردة وكان الأمل أن لا تطول فترة الجفاف وأمد الحرب ولذلك تركزت الهجرات الأولى في الثمانينات من القرن المنصرم في هجرات أرياب

الأسر والشباب من الذكور تاركين خلفهم النساء والأطفال وهذا يتماشى مع ثقافة الأقاليم المختلفة التي تقوم على أن رب الأسرة وهو الذكر وبعد مضي أكثر من عشرين عاماً أبرزت الدراسة أن رب الأسرة في الغالب هو الذكر (86.7%).

#### السكان في ولاية الخرطوم بعد تعداد 2008م :

الجدول ادناه يركز على دراسة بيانات السكان وتوزيعهم في عامي 2012م -2013م وهي عبارة عن اسقاطات اعدتها الجهاز المركزي للإحصاء . هذه الاحصاءات هي أفضل المتاحة حالياً فيما يتعلق بإحصاءات وتوزيع السكان في ولاية الخرطوم.

جدول رقم (3) : عدد سكان الولاية حسب المحليات للأعوام 2012-2013م

المحلية	2012م	الترتيب	2013م	الترتيب	نسبة التغير
الخرطوم	089,760	5	451,792	5	
جبل اولياء	969,119,1	2	654,167,1	2	
أم درمان	747,609	7	707,635	7	
ام بده	319,747,1	1	317,224,1	1	
كرري	606,848	4	732,884	4	
بحري	510,723	6	314,754	6	
شرق النيل	694,031,1	3	620,075,1	3	
المجموع الكلي	930,267,6		796,534,6		4.26

المصدر: التقرير الاستراتيجي ولاية الخرطوم، 2013م

يتضح من الجدول رقم (3) أن أكثر المحليات من عدد السودان عي محلية أم بده تليها محلية جبل اولياء ، ثم محلية شرق النيل.

#### الفقر في الخرطوم الكبرى:

يمكننا تتبع ظاهرة الفقر في الخرطوم في سياقها التاريخي بعد سقوط التركيبة من خلال التركيبة السكانية وخصائص المستوطنات البشرية التي كانت قائمة، فأمر درمان بنهاية القرن التاسع عشر خرجت لتوها من مجاعة رهيبة، وفي أم درمان كذلك اتسعت ظاهرة الرق بنسب غير مسبوقة لقد ذكر الباحث في مكان آخر من هذه الدراسة بأن أكثر من ثلثي السكان كانوا أرقاء في ذلك التاريخ، يوفر لنا هذا مؤشراً قوياً لحجم المجموعات الفقيرة في أم درمان بنهاية القرن، أما المستوطنة الثانية فهي مستوطنة مجموعات المهجرين قسراً من مواطنهم في الجزيرة بعد تعرضهم للسلب وتدمير تلك المواطن وتوطينهم في موقع مدينة بحري شمبات الحالية ، وهنا نرجح ان نسب الفقراء بينهم لا تقل عن نسب أم درمان، أما المستوطنة الثالثة فهي الحلفاية ونظراً لأنها كانت رئاسة مشيخة العبدلاب وهي منطقة زراعية مستقرة وسوق قديم يرجح الباحث أن تكون نسب الفقر فيها أقل بكثير من مستوطنة المهجرين في شمبات وكذلك أقل من عاصمة المهديّة أم درمان نواصل تتبع الفقر من خلال المستوطنات بعد سقوط دولة المهديّة حيث عاد النّقل السكاني لمدينة الخرطوم ببطء وفي العقود الأولى من القرن العشرين بدأت إدارة الحكم الثنائي في تخطيط مدينة الخرطوم وبرزت التجمعات السكانية للمحررين في هوامش مدينة الخرطوم، من الشرق موقع الإدارات الشريفة الحالية غرب حي قاردين سيتي، وفي الجنوب حي السردارية الذي يضم حي سلامة الباشا السابق ذكره وامتدادته، ثم من بعد اليوم والحلة الجديدة، أما في بحري فنجد حلة كارا - شمال منطقة سجن كوبر الحالية- وحلة العتالة إلى الشرق منها ومن بعد عزبة كافوري والطرف الغربي من حلة كوكو. في أم درمان برزت أحياء الموردة والعرضة والهجرة في أم درمان القديمة كمستوطنات فقيرة. خلفت مستوطنة المهجرين في



شعبات أحياء فقيرة أيضا أهم هذه الأحياء ديوم بحرى. الأرياف الزراعية مثل الحلفاية والجريفات وبرى وحتى العيلفون (قطاطي العيلفون) استوعبت أعداد غير قليلة من الفقراء وهم رقيق الزراعة الذين لم ينالوا حريتهم بعد ومعهم عمال الزراعة بأجر في نفس المزارع من الأحرار والمحريين وكلهم فقراء.

في فترة الحكم الثنائي بالرغم من السياسات المعلنة في دولتي الحكم الثنائي - بريطانيا ومصر - القاضية بمنع الرق ومحاربه فقد توطئت الإدارات المحلية الممثلة لهما في السودان مع ملاك الرقيق، إذ اتبعت سياسات سمحت باستمرار الرق لعقود في القرن العشرين، وكانت هناك استجابة واضحة لمطالبات الملاك يقول سكينجا (1996م) " بدأت المطالبات في العقد الاول من القرن العشرين حين رفع أكثر من ستين من الملاك مطالبات للحكام الجدد بعدم منح شهادات التحرير لأن ذلك سيؤدي الى توقف الإنتاج الزراعي وانتشار البغاء من جهة أخرى فإن ثلثى سكان الخرطوم الكبرى الذين كانوا فقراء بسبب الرق في 1883م ازدادت نسبهم الى أكثر من الثلثين في بداية القرن العشرين بانضمام عمال الزراعة اليهم وصارت لهم مستوطنات ظاهرة في أم درمان (الملازمين ، الموردة، العرضة) وفي بحرى ( حله كارا وحلة العتالة - منطقة كوبر الحالية - وفي الحلفاية) وفي الخرطوم ( بري والجريف وحي السردارية جنوب الخرطوم -السكة حديد الحالية - والرملية والقوز واللاماب) بعض هذه المواقع شغلها الرقيق وعمال الزراعة ليكونوا قريبين من الجروف والمزارع التي يعملون فيها، ويحكم علاقات الرق السابقة والعمل باجور زهيدة تميزت هذه المستوطنات بكل سمات ومظاهر الفقر.

تقول د. منى أحمد عبدالله - في اشارة تناولت فيها فترة تاريخية تالية للفترة التي تناول فيها سكينجا تحول الرقيق الى عمال زراعة - وأوضحت استمرار بعض المتغيرات في مجالات العمل وعلاقاته بعد مرور أكثر من خمسين عاماً عن الفترة التي تناولها سكينجا حين أشارت في الفقرتين التاليتين الى ضعف أجور العمال الزراعيين وهذا طبيعي بالنسبة لمن كانوا يعملون بلا أجر .

يقول ( Abdullah ,M,A, 2008) "عمال الزراعة وشروط عملهم تحدد بنظام الانتاج . ان عمال الزراعة يجنون دخول بسيطة من الزراعة ولذلك لا يستطيعون مواكبة التضخم ويستحيل عليهم الوفاء بقيمة احتياجاتهم الاساسية من السكن والغذاء والرعاية الاجتماعية لابنائهم. كما تقول "السبب الأساسي في انخفاض الأجور هو فائض العمالة في القطاع الزراعي. بالرغم من ان الباحثة ذكرت ان انخفاض الأجور سببه فائض العمالة ولكن السبب الجذري أن أجورهم الضعيفة ترتبط بالتطور للعمل بأجر بعد ان كان بلا أجر ، ولكن الجزئية الخاصة بفائض العمالة توضح بأنه ليست هنالك تطورات كبيرة في مجتمع رقيق الزراعة من حيث التعليم أو إكتساب مهارات جديدة.

وتستكمل ما سبق بقولها "في ولاية الخرطوم مازالت الزراعة واحدة من النشاطات الاساسية لسكان، المحليات الريفية تمارس الزراعة كذلك حول المدن الثلاث على جروف النيل والجزر وهناك أراضي واسعة تستثمر أو يمكن استثمارها في مجال المنتجات الزراعية ويقال ان 97,8% من الولاية يصلح للزراعة بالرغم من أن العمران يستحوذ باستمرار على مساحات مقدرة من هذه الاراضي وذلك بسبب النمو السكاني وتوسع المدينة والطلب على المساكن الذي يضغط باستمرار على الاراضي الزراعية.

في نفس الإتجاه أشارت الباحثة الى ان الملاك أو وريثهم مازالوا يملكون المشاريع الزراعية والتجارية وبذلك نجد ان ماتبدل فقط أن الرقيق تحول الى عمال بأجر في المزارع " تتميز الزراعة في الخرطوم بأنها الزراعة التجارية ذات الحجم الكبير كما توجد مساحات صغيرة نروى بواسطة الطلمبات وهي عبارة عن مساحات صغيرة ضيقة الانتاج يديرها اصحابها من صغار الملاك "

طبيعي جداً ان تظل مجتمعات الخرطوم القديمة في المواقع التي أشرنا إليها في هذا الفصل فقيرة وتبين الباحثة بأن " المشكلة الأساسية ان الفقراء يواجهون صعوبات في الحصول على التعليم كما يواجهون صعوبات اكبر في الحصول على التعليم الجيد .

نخلص من الإشارات السابقة الى أن الفقر الموروث في مجتمعات هوامش الخرطوم القديمة قد التقى بالفقر الكائن في الهامش الحضري الجديد - الذى نشأ في العقود الأخيرة نتيجة للحراك السكاني الداخلي والنزوح - وتقول الباحثة " الفقراء مهددون اكثر بالاصابة بمرض فقدان المناعة بالقياس لغير الفقراء ، إذ نجد أن وزارة الصحة السودانية في عام 2005م بحسب ماورد في تقارير الأمم المتحدة كشفت عن انه فيروس فقدان المناعة يتفشى أكثر وسط الحوامل من النازحات من النساء اللاتي يأتين الى المرافق الصحية ذات الصلة وكشفت عن نسبة الاصابة بالفايروس تساوي 1,1% من النازحات مقابل 3% لحوامل أخريات من المدينة.

في العقدين الأخيرين من القرن العشرين حدثت تطورات كبيرة في حجم ومكونات التركيبة السكانية للخرطوم الكبرى هذه التطورات هي نتاج الهجرة القسرية التي سببتها الكوارث الطبيعية وأهمها التدهور البيئي في اقليم الإيقاد والصراعات في إقليم يشمل السودان وبعض الدول المجاورة له وخاصة دول القرن الأفريقي، المهاجرون قسراً مثلوا اضافة كبيرة لأعداد الفقراء في الخرطوم الكبرى . ( Albathani & Adel , 1995 ) يقولان (1995م) هناك مايزيد عن مائة مستوطنة حول المدن الثلاث الخرطوم ، بحرى وأم درمان ويقدر عدد سكانها بما يفوق النصف من سكان الخرطوم تتجلى فيها مظاهر الفقر واعراضه إذ تفتقر لأهم المقومات مثل المياه الصحية النظيفة ونظم الصرف الصحي ، النسب المرتفعة للجريمة والأمراض المتوطنة التي تفوق معدلاتها المعدل العام للمدينة ، الناس في هذه المستوطنات ربما يعتقدون بأن ليس الحرمان وحده مايجعل حياتهم صعبة، بل يضاف اليه مايحسونه من اقصاء وعزلة اجتماعية ويسبب ذلك هم يعانون الفقر بكلا وجهيه.

ممارسة بيع السلع على الشارع بشكل غير منظم". وتركز الدراسة هنا على ان الباعة هم من الأطفال والعجزة - اغلبهم نساء - وهي شرائح دفعتها للضرورة للحصول على دخل من عرض وبيع هذه السلع في الشوارع . لم تعد الخرطوم مركز أعمال كما كانت فالمحال التجارية والمرافق التي تقدم الخدمات المختلفة تغلق باكراً، لم يعد هناك ترفيه ولا تسوق ، وقطاع الترفيه تتجلى فيه هذه أعراض الفقر بصورة واضحة، اكثر من ثلاث عشرة من دور السينما لاتعمل، كذلك حال الاندية الاجتماعية وقطاع خدمات الطعام". بسبب هذا التدهور ساد بؤس عام. هناك 17% من سكان الخرطوم الكبرى لاتتوافر لهم شبكات مياه ويحصلون على المياه من الآبار والانهار والقنوات كما تدنت مستويات نظافة المياه التي تضخ عبر الشبكات وبدأ ذلك قبل مايزيد عن عشر سنوات". اكثر من 74% من السكان يستخدمون الفحم النباتي كوقود لصنع الطعام. 52% من سكان حضر الخرطوم الكبرى و 47% من ريفها لديهم خدمات الكهرباء. النسب الخاصة بخدمات الكهرباء لاتعني أن خدمات كهرباء مستقرة بل هي خدمة متدنية كثيرة القطوعات وتسبب اضراراً للمستهلكين".

دراسة عادل وعطا البطحاني قسمت الفقراء الحضر في السودان وبالتالي في الخرطوم الكبرى الى ثلاثة أقسام:

أولاً: الفقراء والمحرمون العاديون :

وهم فئة اهم خصائصها ضعف حصيلتهم من التعليم والمهارات من العاملين في القطاعين الخاص والعام .

ثانياً: النازحون :

وهؤلاء الذين دفعت الظروف المناخية والصراعات في إقليم السودان من نازحين داخليا ولاجئين وتم استيعابهم في المراكز

الحضرية في السودان ولكن اغلبهم في الخرطوم الكبرى .

الفقراء الجدد :

هؤلاء هم من تأثروا بإجراءات التحرير الإقتصادي التي بدأت في مطلع التسعينات من القرن الماضي . جلى أن تاريخ الرق وعلاقاته ما قبل التركيبة ومابعدا واستمرار تلك العلاقات بل زيادة وتأثيرها مصحوبة بعمليات الترحيل والتهجير القسرى في فترة المهديّة، وكذلك موجات التدهور البيئي والتي بلغت تسع عشرة موجة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وأهمها موجة سنة سنة (1306هـ) في نهاية القرن التاسع عشر وتليها في التأثيرات الثانية في ثمانينات القرن الماضي، ثم جاءت وسط هذه الموجات حقبة الإستعمار. بذلك ونظراً لذلك فقد أجمعت كل الأسباب الجذرية والتاريخية لظاهرة الفقر في الخرطوم الكبرى. أما العوامل فعلى مدى القرنين هناك عدة عوامل ساهمت في تعزيز الظاهرة بحيث ظل الفقر يلزم الخرطوم الكبرى لأكثر من قرنين وهو يتطابق تماماً مع الفترة التي نسميها التاريخ الحديث للخرطوم الكبرى (بداية القرن التاسع عشر وحتى الأمس).

#### مؤشرات التنمية البشرية والفقر في الخرطوم الكبرى:

البيانات عن الوضع الراهن في ثلاث من ركائز التنمية البشرية تفصح عن واقع بائس ومستقبل لا يبشر بالخير :  
أولاً: مؤشر الدخل:

"بلغ متوسط دخل الفرد بالولاية في العام 2012م (3,506) ألف جنيه أما في العام 2013م فبلغ (3,720) ألف جنيه بنسبة زيادة 6.1% عن العام السابق" . وقد ذكر التقرير سهواً ألف جنيه وقصد جنيه أي ما يساوي ( 1348 ) دولار في عام 2012 م وصار ( 658 ) دولار في عام 2013 م والدولار حسب سعر الصرف الرسمي في كل سنة وواضح الحجم الهائل للتدهور في دخل الفرد في الخرطوم والذي يبرز بكافة المقاييس فقراً واسع الإنتشار - في مكان مثل ولاية الخرطوم عادة الذين يحصلون على متوسط دخل الفرد لا يصلون الى 40% من السكان - .

#### مؤشر خدمات التعليم:

مؤشرات التعليم في محليات ولاية الخرطوم خاصة المحليات المستوعبة للهوامش الطرفية والأحياء الفقيرة تنبئ عن تردي خدمات التعليم وضعف دور كافة مستويات الحكم في توفير الخدمات والمتوقع في المستقبل القريب أسوأ من الراهن تقول البيانات عن التعليم قبل المدرسي:

جدول رقم(4) : توزيع رياض الأطفال على المحليات للعامين 2012م-2013م

المحلية	عدد رياض الأطفال 2012			عدد رياض الأطفال 2013			نسبة الزيادة او النقصان
	حكومي	خاص	المجموع	حكومي	خاص	المجموع	
أم درمان	27	380	407	25	460	485	19%
كرري	33	814	847	33	828	861	1.7%
ام بدّه	6	405	411	6	394	400	-2.7%
شرق النيل	40	668	708	41	719	760	7.3%
جبل اولياء	33	757	790	33	836	869	10%
الخرطوم	11	428	439	12	439	451	2.7%
بحري	50	429	479	50	489	539	12.5%
المجموع الكلي	200	3881	4081	200	4165	4365	6.9%

المصدر : تقرير اداء وزارة التربية والتعليم ، 2013م

ويقول التقرير الإستراتيجي لولاية الخرطوم 2013 م الآتي:

"كما نلاحظ الهوة الكبيرة بين عدد الملتحقين بالرياض على مستوى الولاية والبالغ 172510 طفل من العدد الكلي للأطفال في سن الالتحاق والذي يبلغ 354715 طفل ، والذي يعادل حوالي 50% فقط بعبارة أخرى رغم الزيادة في عدد المواليد

حسب اسقاطات السكان الا أنه هناك انكماشاً في عدد الملتحقين برياض الأطفال ، ويعزى ذلك ضمن أسباب أخرى الى أن مساهمة القطاع الحكومي في هذه المرحلة ضعيفة للغاية (4% فقط) .  
ويقول أيضا "تعتبر محلية أم بده أقل المحليات في عدد الرياض رغم أنها الأكثر سكاناً من بين محليات الولاية ، الأمر الذي يثبت أن ظاهرة الفقر الحضري هي العامل المؤثر في عديدة الرياض . ونجد أن هناك ضرورة للنظر في كثافة الفصل ومستوى وجود التلاميذ الصغار في مثل هذه البيئات الفقيرة ، ويتطلب من الجهات المختصة في وزارة التربية والتعليم تنظيم زيارات مكثفة للوقوف على جوانب الصحة المدرسية وصحة البيئة واصدار لوائح لتنظيم وتحديد البيئة المدرسية الخيرية لاستيعاب الاطفال في الرياض وغيرها . كما يجب أن نشير إلى ان عدد الرياض الحكومية بمحلية الخرطوم ارتفع الى 40 روضة وهي أغني محلية مقارنة بالآخرات بينما انخفض في محلية شرق النيل من 40 روضة الى 6 رياض علماً بأنها واحدة من أفقر المحليات . في الخلاصة هناك ضرورة لبذل مزيد من الجهد في عملية تعليم رياض الأطفال والتعليم قبل المدرسي بما في ذلك الخلاوي من أجل التجويد وتحسين الأداء .  
ليس الحال في مرحلة الأساس بأفضل من التعليم قبل المدرسي على ضوء البيانات مرفوعة مع النقل السكاني في المحليات حسبما تقول البيانات:

جدول رقم(5): توزيع فصول الدراسة بحسب المحليات

المحلية	2012			2013		
	عدد التلاميذ	عدد الفصول	عدد الفصول الفائض أو العجز	عدد الفصول	عدد الفصول الفائض أو العجز	عدد الفصول المطلوبه
الخرطوم	53972	1595	1349	53491	1509	1337
جبل اولياء	135608	2255	3390	144603	2254	3615
أم درمان	72382	1518	1809	71891	1520	1797
ام بده	161313	2672	4032	160292	3002	4007
كرري	107330	2277	2683	114679	2026	2866
بحري	75393	1722	1884	74145	1722	1853
شرق النيل	127161	2890	3179	128369	3824	3209
المجموع الكلي	733159	14929	18328	747570	15857	18689

المصدر : تقرير اداء وزارة التربية والتعليم للعام 2013م

يوضح الجدول رقم(5) أن توزيع عدد الفصول الدراسية لا يتناسب مع عدد التلاميذ، يظهر ذلك عند مقارنة عدد التلاميذ بعدد الفصول الموجودة حيث أن محلية أم بده هي الأعلى من حيث عدد التلاميذ، بينما أن محلية شرق النيل هي الأعلى من حيث عدد الفصول الموجودة.

جدول رقم (6) : توزيع مدارس الأساس الخاص بالمحليات للأعوام 2012م-2013م

المحلية	2012			2013		
	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد التلاميذ	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد التلاميذ
الخرطوم	220	1875	34079	228	1907	33767
جبل اولياء	154	1439	27105	214	1376	32386
أم درمان	151	1384	27879	151	1320	29694
ام بده	122	953	23716	130	793	24919
كرري	175	1144	20137	175	1120	20134
بحري	173	1469	27892	180	1433	31409

40646	18425	22221	1998	237	33805	1638	192	شرق النيل
213105	100078	113027	10127	1315	194613	9902	1187	المجموع الكلي

المصدر : تقرير اداء وزارة التربية والتعليم للعام 2013م

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن توزيع المدارس لا يتفق مع الكثافة السكانية وعدد التلاميذ في المحافظات حيث تأتي ولاية الخرطوم الأولى من حيث عدد المدارس بينما ترتيبها ليس كذلك في عدد التلاميذ. ويعلق التقرير الإستراتيجي على أداء تعليم مرحلة الأساس بالآتي:

عموماً هناك توجه لدي القادرين من المواطنين نحو الحاق ابنائهم بالمدارس الخاصة بعيداً عن المدارس الحكومية كما توضح الارقام ، رغم تكلفتها العالية وأصبح التعليم الخاص مورداً واستثماراً في العملية التعليمية ، وإذا ما افترضنا أن متوسط الرسوم المدرسية للتعليم في العام 1500 جنيه فيعني ذلك أن مردود هذا القطاع من الاستثمار من حصيله رسوم التلاميذ يبلغ حوالي 319.657.500 جنيه في العام ، وهي تماثل وتقارب إيرادات الحكم المحلي مجتمعاً ، مما يتطلب توجيه نصيب مقدر من هذه الإيرادات لصالح مجمل العملية التعليمية ، وتخصيص نسبة مقدره من المقاعد الدراسية للطلاب الفقراء في المدارس الخاصة بما يحقق العدالة الاجتماعية ويقلل التفاوت الطبقي.

ويقول "يمكننا ملاحظة انه لا يوجد تفاوت بين الجنسين في مستوى التعليم الثانوي ، بل واقع الأمر يعكس أن عدد الذكور بالمدارس الحكومية يقل عن عدد الإناث بصورة واضحة ، وذلك يرجع في الغالب الى أن الذكور خاصة في المحافظات الفقيرة أو المناطق الريفية يلجؤون الى العمل مبكراً لمساعدة أسرهم وزيادة دخلها ( 52.914 طالب الى 68.062 طالبة ) ، بينما تقل فرص الفتيات الصغيرات في هذه السن عن المساهمة في العمل ، بينما نلاحظ أن هناك تساوي بين عدد الطلاب والطالبات في المدارس الخاصة (38.010 طالب الى 38.061 طالبة).

ثم يقر التقرير بالآتي:

"العدد المستوعب في التعليم الثانوي بشقيه الحكومي والخاص والبالغ 197.047 طالباً وطالبة يمثل فقط نسبة 49.7% من جملة السكان في سن التعليم الثانوي والبالغ عددهم 402.635 نسمة وهذا يعني ان هنالك مايزيد علي 200.000 من السكان في مقتبل الشباب يلجؤون إلى سوق العمل وليس لديهم من المهارات والتدريب والمعرفة الكافية".

#### مؤشر الخدمات الصحية:

نجد أن عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المسجلين في ازدياد وقد أشارت إحدى مراجع هذه الدراسة - رسالة د. منى أحمد عبدالله - ان نسبة الإصابة وسط الحوامل في الهامش الحضري تساوي اربعة اضعاف النسبة في بقية أنحاء الخرطوم. أما بيانات الصيدليات التابعة لمستشفيات حكومية فهي توضح ضعف المساهمة الحكومية في توفير الخدمات الصحية وهو ضعف فوق الضعف العام للخدمات الصحية.

#### الخلاصات :

توافرت في الخرطوم الكبرى منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر كل الأسباب الجذرية التي إتفق العلماء والمنظرون في قضايا الفقر اعتبارها واعتمادها أسباباً جذرية للفقر والمتفق عليه من الأسباب وهي الرق، الكوارث الطبيعية، الصراعات وخسارة الحرب وأخيراً الإستعمار.

لقد تبين من خلال الدراسة أن المجتمعات والسلطنات السودانية قد خضعت للغازي بحلول 1821م ، وبالرغم من أن الرق كان ممارساً قبل ذلك التاريخ نجد أن الغازي توسع بدرجة كبيرة في استخدام الرقيق حين أنشأ كتائب الجهادية وهم الرقيق

الجنود، الفتره المشار إليها اجتمعت فيها ثلاثة أسباب من الأسباب الجذرية وهى الرق والاستعمار وخسارة المجتمعات والسلطنات السودانية للحرب أمام الغازى .

في فترة المهديّة صارت الإدارة وطنية وانتهى الإستعمار ولكن الأسباب الجذرية الأخرى ظلت كما هي بل جاءت عليها الثالثة وهى التدهور البيئي الذى سبب المجاعات فى فترة المهديّة، واستمرت الصراعات بين المهديّة وجيرانها فى اثيوبيا ومصر وخسرت المهديّة بعض هذه الصراعات .

فى فترة الاستعمار الثنائي وخاصة فى النصف الأول من القرن العشرين استمرت الأسباب الجذرية فى الخرطوم الكبرى متكاملة ومسببة للفقر، أما فى النصف الثانى من القرن وبالرغم من انتهاء علاقات الرق حافظت الشرائح الإجتماعية على فقرها عبر العمل باجور زهيدة. بعد الاستقلال استمر الحال دون تحولات جوهرية فيما يلي الفقر لما يقارب الثلاثة عقود. قبل نهاية القرن وفي العقدين الأخيرين من القرن العشرين تزامنت فى السودان وجواره من الدول الكوارث الكبرى وهى الصراعات والتدهور البيئي. تركزت الصراعات جنوب خط عرض 12 شمالاً والتدهور البيئي شمال خط العرض المذكور. الخرطوم صارت المكان الأكثر استقبالا للمتأثرين بالكوارث فى الأقليم بل فى قارة أفريقيا، النمو السكاني المتسارع الذى حدث إكتسب خصائصه من كونه نتاج هجرة قسرية وبذلك رقد اسباب الجذرية للفقر فى الخرطوم بالعديد من العوامل المعززة للظاهرة.

العوامل المعززة للفقر والتي لا زالت ذات تأثير على الواقع فى الخرطوم نذكر منها ولا نحصرها فى عوامل مثل الجهل (تدني خصائص السكان من حيث التعليم والمهارات وارتفاع نسبة الأمية )، المرض الذى يضعف نسب المساهمة فى قوة العمل ويزيد من صرف الاسرة على الخدمات الصحية، الاعتمادية المعززة للبطالة ال إختيارية مع البطالة بعلاقتها المباشرة مع الدخل، العولمة عبر خصائص عدة مشمولة فى كونها مسببة للإقصاء الإقتصادي، العمالة الأجنبية عبر منافستها على فرص العمل فى، الفساد ومشتملاته من اقصاء وتمييز وعدم توافر النزاهة والشفافية. يظل العامل الأهم والمعزز الأكبر للفقر فى الخرطوم ضعف جهود التنمية البشرية فى الركائز الأربع الصحة، التعليم، المياه النظيفة وفرص الدخل.

#### المراجع :

1. نور ، عثمان الحسن محمد ، (2002م) ، صحة الأطفال ووفياتهم والفقر الحضري ، دراسة تطبيقية فى بعض المناطق الطرفية بمدينة الخرطوم الكبرى .
2. سامية ، قطوش ، (2011م) ، معضلة الفقر : آثارها ومظاهرها . جامعه الجزائر .
3. حمزة ، ميمونة ميرغني ، (2002م) ، الصراع حول الخرطوم ، دار البلد ، الخرطوم ، ص271 .
4. المصدر السابق، ص(272).
5. Albathani & Adel , (1995) ,poverty environment in greater Khartoum , oxford report , khatoum.
6. Abdullah ,M,A,(2008) , poverety and mequality in urban sudan, African studies center , leiden university , leiden .
7. Giddens, Anthony Sociology 4<sup>th</sup> edition, 2004.
8. IBID.
9. Giddens, Anthony Sociology 4<sup>th</sup> edition.
10. Bartle, Phil. Factors of Poverty: The big five  
cec.vcn.bc.ca/cmp/modules/emp.pov.htm
11. IBID.
12. IBID



13. Jordan, Gregory. The causes of poverty Cultural Vs. structural: Can There be a Synthesis.
14. Lewis, O. (1970). Anthropological Essays .New York: Random House.
15. Rodgers, H.R. (2000). American Poverty in a New Era of Reform. New York: M.E.Sharpe.
16. Bartle, Phil. Factors of Poverty: The big five  
cec.vcn.bc.ca/cmp/modules/emp.pov.html
17. Patterson, O. (2000). Taking Culture Seriously: A Framewor; and Afro-American IIIustration. In L.E.Har- Rison and S.P.Huntington (Eds.).Culture Matters. (Pp.202-218).
18. Moynihan, D.P. (1965). Negro Family: The Case for National Action .Washington, D.C.: Office of Policy planning and Research, U.S. Department of Labor.
19. Mead, L.M. (1986). Beyond Entitlement: The Social Obligations of Citizenship. New York, NY: Free Press.
20. Patterson, O. (2000). Taking Culture Seriously: A Framewor; and Afro-American IIIustration. In L.E.Har- Rison and S.P.Huntington (Eds.).Culture Matters. (Pp.202-218).
21. Jordan, Gregory. The causes of poverty Cultural Vs. structural: Can There be a Synthesis? Page (26).
22. IBID.
23. Wilson, J.Q. (1987). The Truly Disadvantaged: The Inner City, the Underclass, and Public Policy. Chica-go, IL: Chicago University Press.
24. Holzer, H.J. (1991). The Spatial Mismatch Hypothesis: What Has the Evidence Shown? Urban Studies, 28(1): 105-122.
25. IBID.
26. Kirschenman, J. & Neckerman, K.M. (1991) "We'd Love to hire them, but ..." the meaning of race for employers. In C. Jenks and
27. IBID.
28. Jordan, Gregory. The causes of poverty Cultural Vs. structural: Can There be a Synthesis? Page (28).
29. IBID, Page (32).
30. Ohrwalder, Joseph.(1892) Ren Years of Captivity in the Mahdi's Camp. Sampson Low, Marton & Company, London 1892. Page (284).
31. Sikainga, Ahmed Awad. Salves into workers:University of Texas press,Austin,1996
32. Abdulla, M.A. poverty and mequality in urban Sudan. African studies center, Leiden university lieden. (2008), Page (36).
33. IBID page (36).
34. IBID Page (196).
35. IBID Page (198).
36. IBID, page (79).
37. IBID, page (79).
38. Elbatthani, Ata.E. and Adil, 1995 Poverty in Khartoum, International Institute for Environment and Development
39. التقرير الإستراتيجي ولاية الخرطوم 2013م. مجلس التخطيط الإستراتيجي/ الخرطوم سبتمبر 2014م.
40. المصدر السابق.
41. المصدر السابق.
42. المصدر السابق.
43. المصدر السابق.